



## بيان



اجتمع المكتب النقابي لقطاع عمال الصيد البحري بميناء الحسيمة (ك - د - ش) يومه السبت 08 غشت 2015 لتدارس وضعية قطاع الصيد البحري ، وبعد تقييمهم لمختلف الخطوات التي قام بها المكتب تجاه المسؤولين وذلك ب :  
- الاجتماع مع المندوب الإقليمي للصيد البحري بالحسيمة في شأن مشكل الدلفين الأسود (نيكرو) ، وتهريب الأسماك ، واصطياد الأسماك الصغيرة الحجم ، ومشكل ضبط باب الميناء ومشكل تأمين البحارة ومشاكل أخرى لها علاقة بالقطاع .  
- الاجتماع مع المندوبة الإقليمية للمكتب الوطني للصيد البحري بالحسيمة في شأن مشكل التلاعب بأثمنة السمك بسوق الجملة التصريح بالكميات الحقيقية المصادرة للمكتب الوطني ، توافد أسماك غير قانونية من خارج الإقليم ، مشكل الفوضى العارمة بسوق السمك ومشاكل أخرى لها إرتباط بضبط تسويق السمك .

وبعد ملاحظته استفحال الوضع بالقطاع ، رغم كل المساعي تجاه الإدارتين المذكورتين أعلاه، وبعد ملاحظة المزيد من التدهور في تدبيرهما للميناء وشؤونه ، يسجل المكتب النقابي العمال الصيد البحري بميناء الحسيمة مايلي :  
- استفحال ظاهرة هجوم الدلفين الأسود ( النيكرو ) على شباك الصيد ، وعلى المنتج السمكي المحاصر بها، مما يضيع المنتج والشباك ، ويسبب في خسائر مادية قد تجر القطاع الى الإفلاس ، في ظل عجز المعهد الوطني للبحث العلمي للصيد البحري (INRACH) ، وعدم اتخاذ أي إجراء احترازي لمحاربة هذه الآفة التي ستضيع قطاع الصيد البحري بالحسيمة خصوصا وفي الشمال عموما ، والتي سيتعرض من خلالها رجال البحر وعائلاتهم للضياع والتشريد .  
- تفشي ظاهرة اصطياد الأسماك الصغيرة الحجم، وغير القانونية، والتي يتم اصطيادها خارج الإقليم، ويتم ترويجها بالمدينة، وكذا الأسماك الجينية ( تشانكي ) بخليج السواني والذي يدمر الثروة السمكية في بدايتها، أمام تقاعس جميع المسؤولين والقطاعات في اتخاذ أي إجراء زجري لمحاربة الظاهرة .

- تنامي ظاهرة الإهمال لمراقبة باب الميناء ، سواء بدخول أسماك غير قانونية وغير صحية الى الميناء على أنها أسماك الحسيمة ، وكذا تهريب سمك الحسيمة من الميناء دون إذن قانوني ، ويبقى مشكل باب الميناء مسؤولية جماعية لكل القطاعات والإدارات المتدخلة ، علما أن المكتب الوطني للصيد البحري يساهم في تزايد هذه الظاهرة وتزكيتها ، بعدم التصريح بالكميات المصادرة والعبث بالتصريحات والأثمان ، مما جعل السوق يشهد فوضى عارمة تؤثر على السير العادي للميناء .  
وتبقى المشاكل الأخرى موزعة بين مختلف المصالح والقطاعات المتدخلة ، كتأمين البحارة الذي يعرف تجاوزات خطيرة لها الأثر القانونية والاجتماعية للعاملين بالميناء، وكذلك الرفض الممنهج لملفات المرض الناتجة عن الأمراض المهنية للبحر، والتي تشرد البحارة بعد تعرضهم للحوادث والأمراض المهنية.

وأمام هذه الوضعية الكارثية التي يشهدها قطاع الصيد البحري بميناء الحسيمة ، يعلن المكتب النقابي مايلي :  
- استمراره في دق كل الأبواب الممكنة للمسؤولين والمتدخلين بالميناء وشؤون الصيد البحري ، للتأكيد على مسؤولياتهم في استفحال الوضعية المزرية لقطاع الصيد البحري بالحسيمة ، والتدخل لإيقاف النزيف بالميناء .  
- يحمل المسؤولية لكل قطاع متدخل في شأن ممارسة اختصاصاته ، وتحمل مسؤولياته المهنية والقانونية في ذلك ، ويحمل مسؤولية عدم التنسيق بين القطاعات للسلطات الإقليمية والولائية صاحبة الاختصاص .  
- يدعوا الأجهزة النقابية الى التعبئة واليقظة النضالية لتعبئة البحارة الصيادين للرد على كل المتقاعسين من المسؤولين أو العابثين منهم بمصالح ومستقبل الميناء ورجاله، وسيتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب للدفاع عن البحارة وعائلاتهم وحقوقهم في الكرامة والعيش الكريم .

- يتضامن مع كل الأشكال الاحتجاجية التي يخوضها البحارة الصيادين بالموانئ المغربية وخصوصا في موانئ الشمال ، وذلك دفاعا عن مهنة البحر ورجاله .

عاش البحارة الصيادين بميناء الحسيمة

عاشت نقابة عمال الصيد البحري

عاشت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

